الأمم المتحدة S/PV.7177

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١٧٧**

الاثنين، ١٩ أيار/مايو ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أوه جون	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيبال
	الأردن	السيد عميش
	أستراليا	السيد كوينلن
	تشاد	السيد شريف
	رواندا	السيد ندوهونغيريهي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد تشاو يونغ
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد شيرمان
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن إعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا – بيساو (S/2014/332)

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2014/333)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

1440285 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن إعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا – بيساو (S/2014/332)

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2014/333)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي غينيا – بيساو وموزامبيق إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد خوسي راموس – هورتا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد راموس – هورتا، الذي ينضم إلى جلسة اليوم عبر دائرة تلفزيونية مغلقة من بيساو.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، اللممثل الدائم للبرازيل بصفته رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه المجلس إلى الوثيقة S/2014/332، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن استعادة النظام الدستوري في غينيا – بيساو.

كما أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/333 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

أعطي الكلمة الآن للسيد راموس – هورتا.

السيد راموس – هورتا (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ مجلس الأمن بمن معي في الغرفة هنا في لحظة لها مغزاها. يجلس إلى يساري، السيد غانا فوفانغ ، نائب الممثل الخاص للأمين العام والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويجلس إلى يميني وزير خارجية غينيا – بيساو. كما دعوت ممثلي شركائنا الدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والاتحاد الأوروبي، فضلا عن السفراء المقيمون في غينيا – بيساو، زملائي الذين يتألف منهم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام.

ويشرفني مرة أخرى أن أعرض تقريري الأمين العام عن إعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا – بيساو (S/2014/332) وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2014/333).

ومنذ صدور التقريرين، ظل المناخ السياسي والأمني في غينيا – بيساو يتسم إلى حد كبير بالسلم والهدوء. ومع ذلك، وبعد إجراء الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية والرئاسية في ١٣ نيسان/أبريل، عزز الشركاء الوطنيون والدوليون جهودهم الجماعية الرامية إلى تهيئة مناخ خال من التخويف والإكراه والخوف، بغية الإسهام في إعادة إرساء النظام

الدستوري. هذا هو السياق الذي أجريت فيه المشاورات مع الرئيس الانتقالي السيد مانويل سيريفو نامادجو، التي أسفرت عن استضافة اجتماع عقد في ٣٠ نيسان/أبريل مع المرشحين لانتخابات الإعادة، السيد خوسيه ماريو فاز من الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، والسيد ننو غوريس نابيام، وهو مستقل. كما حضر الاجتماع قادة كبار آخرون من الحزب الأفريقي وحزب التجديد الاجتماعي، الذي يؤيد السيد نابيام، فضلا عن جميع الشركاء الدوليين. وكان هدف الاجتماع هو توفير منتدى رسمي للحوار. وتعهد المرشحان الرئاسيان والزعماء الآخرون بمواصلة العمل نحو حملة انتخابية سلمية وبقبول نتائج الانتخابات.

وقام هيكل القيادة المشتركة الذي أُنشئ ودُرِب بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل من أجل المساعدة على ضمان تحقيق أمن مشروع ومنسّق للعملية الانتخابية على الصعيد الوطني، بما أولك إليه من مهام على النحو المقرر، مع قيام الشرطة الوطنية بالدور القيادي وبقاء القوات العسكرية في الاحتياط. التشغيلي. وقدمت بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو أكثر الخدمات فائدة لأنشطة القيادة المشتركة. قمت أيضا بزيارة جميع مناطق غينيا – بيساو، التي يساعدها حاليا مكاتب الأمم المتحدة الميدانية الأربعة. ذهبت إلى أبعد المناطق النائية والتقيت بالسلطات المحلية والسكان وناقشت المسائل المتعلقة بالاستقرار والتنمية والعودة إلى النظام الدستوري من خلال الانتخابات. وأسهمت كل هذه الجهود في تهيئة بيئة تمكن جميع مراحل العملية الانتخابية، بما في ذلك الحملة الخالية من العنف التي جرت مؤخرا للسيد فاز والسيد نابيام، بدعم من حلفاءهما السياسيين.

بالأمس، ذهب مواطنو غينيا – بيساو بأعداد كبيرة ليدلوا بأصواتهم من أجل انتخاب الرئيس. وفي صباح هذا اليوم التقيت بجميع رؤساء البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات، الذي قدروا بالإجماع أن العملية قد جرت بطريقة منظمة وسلمية – وبالتالي إتاحة الفرصة أمام جميع مواطني غينيا – بيساو لتحديد خياراتهم بحرية. وأعرب الجميع عن الأمل والثقة في أن النتائج المتوقعة قريبا سوف تكون مقبولة لدى الجميع.

وأود في ذلك الصدد، أن أتقدم بالتهنئة إلى السلطة الانتقالية، وخصوصا الرئيس الانتقالي سريفو نامادیو، ورئيس الوزراء الانتقالي، روي دوارتي دو باروس، فضلا عن المرشحين، والأحزاب السياسية، وإلى قوات الجيش والشرطة ومنظمات المجتمع المدني وإلى جميع شعب غينيا – بيساو على ذلك الإنجاز الملحوظ. وأعرب عن تقديري الخالص إلى جميع الشركاء الدوليين والمتعددي الأطراف والثنائيين الذين أسهموا من الناحية السياسية والمالية والتقنية في إجراء الانتخابات، بما في ذلك النجاح التاريخي الذي تحقق في عملية التسجيل الانتخابي. ويستحق قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على وجه الخصوص، الامتنان الخاص والثناء على مشاركتهم المستمرة مع جميع الأطراف، بما في ذلك القيادة العسكرية.

لقد شكّل إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية أهم خطوة نحو استعادة النظام الدستوري على النحو الذي طالب به المجلس. وينبغي افتتاح مجلس الشعب الوطني الجديد خلال بضعة أيام، ويلي ذلك تنصيب الرئيس المنتخب الجديد. وينبغي أن يؤدي جميع أعضاء الحكومة الجديدة اليمين بحلول منتصف حزيران/يونيه. وقد شجعتُ القيادة السياسية على ضمان شمولها للجميع وأن تعمل على أساس من الكفاءة كي تتمكن من تنفيذ أولويات البلد على النحو الأمثل. وحثيتّ الجميع أيضا على ضمان دخول الفائزين والخاسرين في الانتخابات في شراكة جديدة في مرحلة ما بعد الانتخابات، بهدف إعادة بناء الدولة واستئناف التنمية الاجتماعية والاقتصادية في غينيا – بيساو، في إطار بيئة من الاستقرار الدائم.

وما يزال الشقاق السياسي، والسياسات القائمة على أساس الانتماء العرقي، وانعدام الثقة المتبادلة، والافتقار إلى ثقافة الحوار تمثل التحديات الرئيسية التي ينبغي التصدي لها من أجل ضمان استقرار البلد في المستقبل. ولا يزال يتعين معالجة للعلاقات المدنية العسكرية التي تتسم بالتوتر، بما في ذلك المسائل المتصلة بالرقابة المدنية. وما تزال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإفلات من العقاب بحاجة للتصدي لها. وقد ازدادت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي ما زالت تديم الفقر في البلد على مدى السنتين الماضيتين. وما تزال إزالة الغابات واستنفاد موارد مصائد الأسماك تهدد توفر مقومات البقاء في البلد في المستقبل.

ومن الواضح أن مؤسسات الدولة المنتخبة حديثا ترث حالة سياسية واقتصادية وأمنية قاتمة. ويتعين على الحكومة حشد جهود جميع مواطني غينيا – بيساو للدخول في حوار جدي شامل وبنّاء من أجل تحديد اتجاه جديد للبلد. وسيكون التوصل بتوافق الآراء إلى برنامج وطني لتحقيق الاستقرار السياسي في البلد، فضلا عن تحقيق التنمية الاقتصادية الخطوة الأولى الحاسمة، إلى جانب اتباع مسار سريع لإصلاح قطاع الأمن، تماشيا مع القرار ٢١٠٣ (٢٠١٣). وفي حين يوفر تأكيد الخطاب السياسي الحالي للقادة الرئيسيين في البلد التزامهم مجددا بتركيز الجهود على الحوار وبناء الدولة سببا للتفاؤل الحذر، فما تزال التحديات كبيرة والمخاطر عديدة.

لقد واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو تقديم الدعم للجنة الوطنية للتخطيط والتنسيق الاستراتيجي، التي تواصل بدورها التشاور وإعداد الوثائق البرامجية بهدف تقديمها إلى الحكومة المقبلة. وعُقدت أيضا سلسلة من حلقات العمل بهدف تحديد المقترحات المتعلقة بتحديث الوثيقة الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون، التي تنتظر الاستعراض والموافقة عليها من قبل الحكومة الجديدة. وواصلتُ الدعوة أيضا إلى الفكرة القائلة بأن تحسين الشفافية، ومن ثم بناء الثقة بين غينيا – بيساو وشركائها، يقتضي إدارة الموارد المعبأة بهدف تحقيق الاستقرار في البلد عن طريق المشاركة وعبر برنامج يرمي إلى تحسين فعالية الحوكمة في البلد. ويكمن في صميم هذه الفكرة نشر خبراء دوليين في المؤسسات الرئيسية المدرة للدخل، أو للإدارة الاستراتيجية للمؤسسات الحكومية الرئيسية بمساعدة من الخبراء الدوليين، وبطلب من الحكومة. ومن خلال مشاوراتي مع العديد من الشركاء الدوليين، فإن هذا البرنامج يكتسي أهمية حاسمة لضمان نجاح مؤتمر إعلان التبرعات المتوخى. ويبدو أن شركاء غينيا – بيساو – أيضا متحمسون لهذه الفكرة.

وأود في ذلك الصدد، أن أكرر الدعوة التي وجّهها الأمين العام لأن يؤيد المجلس عقد مؤتمر إعلان التبرعات، الذي من شأنه أن يسهم في تأمين الأموال اللازمة لتنفيذ مبادرة من هذا القبيل. والسلطات الجديدة في غينيا – بيساو بحاجة إلى المساعدة على وجه السرعة من أجل المضي قدما نحو عقد مؤتمر ناجح. وفي الوقت نفسه يمكن النظر في بذل جهود فورية لتعبئة الموارد المحددة لدعم الإصلاحات الحاسمة في قطاعي الأمن والدفاع، على النحو الذي اتفق عليه الشركاء الوطنيون.

وفيما يتعلق بدور المجتمع الدولي، فإن الرسالة واضحة. إن نهاية المرحلة الانتقالية تشكل بداية لمرحلة جديدة تتطلب مشاركتنا المستمرة والتزامنا الكامل بمساعدة شعب غينيا – بيساو على التصدي للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية ذات الجذور العميقة. وستكون الحكومة الجديدة المنتخبة بحاجة في فترة ما بعد الانتخابات مباشرة إلى دعم طارئ لميزانيتها بغية تمكينها، في جملة أمور، من دفع مرتبات الموظفين المستحقة، كي يتسنى لها الشروع في العمل الضروري

الرامي إلى إعادة بناء الدولة في جو من الهدوء والاستقرار. ومن ثم يتعين على المجتمع الدولي مواصلة الالتزام في الأجل الطويل بتوفير الدعم المالي والتقني بغية ضمان إعادة بناء الدولة وإنعاش الاقتصاد، نظرا لأهمية ذلك الالتزام. وفي ذلك الصدد، أدعو المجلس إلى استخدام نفوذه من أجل الإسهام في تعبئة الموارد اللازمة لخريطة الطريق الشاملة لغينيا – بيساو المعنية بإعادة بناء الدولة، تماشيا مع أحكام القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢).

وفيما يتعلق بوجود الأمم المتحدة المتكامل في غينيا – بيساو، ينبغي أن يواصل مكتب الأمم المتحدة – عن طريق تيسير الحوار الوطني المتعدد المستويات والقطاعات، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالدفاع والأمن – دعم الجهود الوطنية المبذولة لبناء السلام وبناء الدولة، مع التركيز على تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في غينيا – بيساو. وفي حين ينبغي أن تواصل البعثة أيضا تقديم المشورة الاستراتيجية وفيما يتعلق بالسياسات العامة، والإسهام في رصد وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فضلا عن المسائل المتعلقة بالشؤون الجنسانية، ينبغي أيضا تقديم الدعم لوكالات الأمم المتحدة والصناديق، والبرامج التابعة لها من أجل تعزيز المساعدة التقنية المقدمة إلى أصحاب المصلحة الوطنيين في المسائل المتعلقة بإصلاح الإدارة العامة، وتوفير الخدمات الاجتماعية، وإنعاش الاقتصاد. وفيما يخص هذا الأخير، أدعو المؤسسات المالية الدولية إلى بذل قصارى جهدها من أجل تعزيز الدعم للإنعاش الاجتماعي والاقتصادي في غينيا – بيساو.

وأرى أنه إذا لم نتمكن من توفير الدعم اللازم فورا إلى الحكومة الجديدة، فإن النظام الدستوري الذي تمت استعادته يواجه خطر الانهيار في القريب العاجل. ومن شأن انهيار القانون والنظام في غينيا – بيساو، إلى جانب خسارة الجهود المبذولة والاستثمار في البلد حتى الآن – أن يؤدي إلى نتائج وخيمة لم يشهد البلد مثيلا لها من قبل.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أسجل خالص التقدير والثناء للدور الذي اضطلع به الفريق القطري للأمم المتحدة في غينيا – بيساو، وعلى وجه الخصوص، لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أسهم الدور الذي اضطلع به في تعبئة الموارد والتنسيق خلال هذه الفترة الحرجة، فضلا عن تحليه بالتفاني والمهنية، في إجراء الانتخابات.

وقد تشرفتّ بأن أكون شاهدا على ذلك الأداء النموذجي وإنكار الذات والكفاءة المهنية والتفاني من قبل زملائي في إطار الفريق القطري للأمم المتحدة القطري، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل، الذين واصلوا العمل على نحو متكامل ومنسق. ولا تقدر الثقة والحرية والتوجيهات التي تلقيتها وزملائي من الأمانة العامة بثمن. وأشعر بامتنان عميق للأمين العام ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

وأود في ختام بياني، أن أكرر الإعراب عن عميق التقدير إلى شركائنا، وخاصة الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي، على جهودهم المشتركة في دعم تنفيذ المهام الحاسمة الأهمية المنوطة بهم من مجلس الأمن، وفي مساعدة غينيا – بيساو على العودة إلى النظام الدستوري. ويكتسي استمرار جهود المجتمع الدولي الموحدة أهمية حاسمة لكفالة الاستقرار والتنمية في غينيا – بيساو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد راموس – هورتا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسفير باتريوتا.

السيد باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس على دعوتي لمخاطبة مجلس الأمن بصفتي رئيسا لتشكيل غينيا – بيساو التابع للجنة بناء السلام. أود أن أهنئ أبناء شعب غينيا – بيساو على مشاركتهم السلمية

والنشطة في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي كان خطوة أساسية في تاريخ البلاد. أشكر مرة أخرى جميع شركاء غينيا – بيساو الذين ساهموا في الموارد وتقديم الدعم التقني والمراقبين. أود أيضا أن أعرب عن بالغ تقديري للعمل القيم الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام خوسيه راموس – هورتا، إذ أن ما يتمتع به من خصال شخصية وتفانٍ يمثل مكسبا للأمم المتحدة، ومساهمة حاسمة في العملية.

بينما ننتظر إعلان النتائج، أود أن أوجز بعض المناقشات الهامة التي جرت في تشكيل غينيا – بيساو خلال الأشهر القليلة الماضية، بغية المساهمة في الخطوات المقبلة.

أولاً، يتابع التشكيل بنشاط الحالة طوال الفترة الانتقالية. أصدر التشكيل بيانين صحفيين حض فيهما جميع الأطراف على احترام نتائج الانتخابات بوصفها تعبيرا عن الإرادة الديمقراطية لشعب غينيا – بيساو. لقد كانت منتدى للمساعدة في تحسين التنسيق بين الشركاء الإقليميين والدوليين الرئيسيين – أحد الجوانب التي من المرجح أن تصبح أكثر أهمية ونحن نستعد لاستئناف التعاون الدولي الكامل مع البلد.

على أساس زيارتي إلى غينيا – بيساو في كانون الثاني/يناير مع الأمينة العامة المساعدة جودي شينغ – هوبكنز، شرع التشكيل في التخطيط المبكر للمشاركة بعد انتهاء الانتخابات. وفي هذا الصدد، اقترحت على التشكيل وعلى المجلس أن ننظر في ثلاثة أهداف لبناء السلام في الأجل المتوسط يمكن تحقيقها بوصفها توجيهات لنا في تلك العملية وهي: إتمام دورة كاملة من الديمقراطية في غينيا – بيساو، واتخاذ خطوات هامة في الأمن الغذائي، والمؤشرات الاجتماعية الأساسية، وتعزيز التنسيق والتفاهم للنهوض في تحديث قطاع الأمن والدفاع.

أعتقد أيضا أن التشكيل كان قادراً على تعزيز شراكته مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو وتنسيق أعماله مع الممثل الخاص للأمين العام، راموس – هورتا. كذلك فإن التآزر مع صندوق بناء السلام يعتبر بعدا هاما تمت ترجمته إلى واقع ملموس من خلال تمويل مشاريع تتراوح بين تقديم الدعم للعملية الانتخابية، وإنشاء اللجنة الوطنية للتخطيط والتنسيق الاستراتيجي للتشجيع على توظيف النساء والشباب.

ثانيا، من المهم أن نضع في اعتبارنا متابعة هدفنا الاستراتيجي الأول المتوسط الأجل، الا وهو إتمام دورة ديمقراطية كاملة بدأت للتو. في جميع النظم الديمقراطية فإن تشكيل حكومة عملية معقدة، وذلك أكثر تعقيدا بالنسبة لبلد مثل غينيا – بيساو خارج من تمزق مؤسسي ويواجه تحديات اجتماعية واقتصادية. نرحب بالإيماءات الأولية التي صدرت عن رئيس الوزراء المكلف دومينغوس بيريرا سيمويس نحو الاندماج والحوار.

كما أبرزنا مرارا وتكرارا، من الجوهري أن تكون المساعدة الدولية موجودة من اليوم الأول. إن القضايا الملحة مثل دفع الرواتب، خاصة بالنسبة لموظفي الخدمة المدنية في قطاعات التعليم، والصحة، والأمن الغذائي هي أيضا عناصر أساسية لتعزيز التحول الديمقراطي. ثمة حاجة إلى الدعم الحاسم والسريع. سأظل على اتصال مع الممثل الخاص راموس – هورتا، وغيره من الشركاء، مثل البنك الدولي، لضمان استعداد لجنة بناء السلام للمساعدة.

أعتقد أننا نجد أنفسنا في وضع أفضل اليوم، من وجهة نظر تقنية، لإشراك غينيا – بيساو. فالاقتراح الذي طرحه الممثل الخاص للأمين العام بشأن وضع برنامج لتحسين كفاءة الحكومة يتماشى مع الأولويات التي حددتها الحكومة الجديدة من أجل ضمان الملكية الوطنية، واستنادا إلى مشاورات واسعة مع جميع الشركاء الدوليين يمكن أن تكون عنصرا أساسيا في تعزيز القدرات والشفافية. ونتطلع إلى العمل مع السلطات المنتخبة في استعراض الإطار الاستراتيجي لبناء السلام والتعاون

الممكن مع صندوق بناء السلام بشأن مجموعة من الأولويات الوطنية لبناء السلام. يمكنا بالفعل أن نعول على تحسين التنسيق بين الشركاء الرئيسيين وعلى القيادة المشجعة والماهرة في غينيا – بيساو. من المرجح أن أي انتقال ناجح سيعمل على تعبئة الشركاء التقليديين والجدد على حد سواء، ويمكن أن يوفر أيضا فرصة فريدة.

هذا يقودني إلى الاعتبار المقبل. بالإضافة إلى دعم الميزانية الطارئة للحفاظ على إدارة حكومة جديدة، رحبنا باقتراح الممثل الخاص للأمين العام بعقد مؤتمر للمانحين في أقرب وقت ممكن، ليتسنى تحقيق الاستعداد في إعادة إشراك المجتمع الدولي في تعهدات ونفقات محددة تمس إليها الحاجة بشدة. وفي الوقت نفسه، نتفهم بأنه يجب تهيئة الظروف حتى يكون هذا الدعم فعالا.

كما أشارت الأمينة العامة المساعدة جودي شينغ – هوبكنز خلال الاجتماع غير الرسمي الأخير لتشكيلنا، فإن عقد مؤتمر للمانحين ينبغي ألا ينظر إليه بوصفه عملا كالمعتاد. ولا بد لنا من أن نتواصل ونوضح بطريقة فعالة كيفية تحسين الأساس التقني للانخراط، لكي يتحقق الأثر الملموس في غينيا – بيساو بمبالغ متواضعة، إذ أن الإمكانات الكبيرة للبلد في ميدان الزراعة والخدمات والسياحة، وفوق ذلك كله رغبة أبناء الشعب في الخروج من دائرة الفقر وعدم الاستقرار التي سادت في الماضي.

رابعا، فيما يتعلق بتحديث قطاع الدفاع والأمن، أعتقد أننا الآن في وضع أفضل لرسم استراتيجية شاملة وأكثر فعالية لدعم السلطات الشرعية. وقد قامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور قيادي هام في هذا الصدد، وينبغي أن نقف على أهبة الاستعداد للاستمرار في دعم جهودها – وإشراك شركاء آخرين – ومدها بالموارد والخبرة الفنية. إن لجنة بناء السلام مستعدة الآن للقيام بدور تنسيقي وإسداء المشورة الاستراتيجية بتوفير منبر يمكن أن يجمع الشركاء الرئيسيين حول أهداف مشتركة.

يمكن أن تكون هذه المشاركة هامة في المساعدة على توفير الحيز السياسي اللازم للنهوض بهذه العمليات المعقدة. وكما لاحظنا في الماضي، لا يمكن أن ينظر إلى إصلاح قطاع الأمن في غينيا – بيساو بطريقة منعزلة، وينبغي ألا يركز الاصلاح فقط على الهياكل الرفيعة المستوى. إذ أنه مرتبط بالإصلاحات في القطاعات الرئيسية الأخرى وهي: التنشيط الاقتصادي، والمصالحة، والحوار السياسي، وإيجاد الفرص والبدائل السياسية بغية توطيد دعائم الاستقرار الديمقراطي.

أشدد مرة أخرى على أن العنصر الرئيسي يكمن في ضمان عدم تهميش أي فئة اجتماعية وإيلاء الجميع التقدير الواجب. ينبغي أن تكون توقعاتنا أيضا منسجمة مع هذه الحقائق كي نتمكن من وضع استراتيجيات أنجع للنهوض بأهداف واقعية. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى المؤتمر الوطني المقبل بشأن التحديث وإعادة هيكلة قطاع الأمن الذي من المقرر عقده في الشهر المقبل، ونرحب بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو لتعزيز الحوار والتواصل في هذه المسألة.

هذا يقودني إلى اعتبار أخير يتعلق بتجديد المجلس الوشيك لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. كما أشار الممثل الخاص راموس هورتا في آخر اجتماع عقده التشكيل، فإنه ينبغي الإبقاء على العلاقة مع لجنة بناء السلام، بما في ذلك كهيئة سياسية، مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو بوصفها لبنة البناء الأساسية في ولاية المكتب.

إن القرار ٢١٠٣ (٢٠١٣) يشير إلى استعداد لجنة بناء السلام للانخراط مع غينيا – بيساو ما أن تسمح الظروف، ويشير إلى الحاجة إلى زيادة تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها

منظومة الأمم المتحدة في بناء الدولة وبناء السلام، ومساهمة صندوق بناء السلام في توطيد أركان السلام في غينيا – بيساو. وفي رأيي أننا أحرزنا فعلا بعض الخطوات الهامة في هذا الاتجاه. ارتكازا على هذه الخطوات، يمكن أن ينظر المجلس في تعزيز عناصر ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل التي تشير إلى شراكته مع لجنة بناء السلام وإلى ما تنطوي عليه تلك الشراكة من حيث المساعدة على تحقيق التنسيق المعزز، وإسداء المشورة الاستراتيجية الإضافية بشأن طائفة من الأولويات الرئيسية لبناء السلام بقيادة وطنية ويمكن تحقيقها وزيادة درجة التآزر مع صندوق بناء السلام وشركاء مؤسسين آخرين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير باتريوتا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل غينيا – بيساو.

السيدة دالفا (غينيا – بيساو) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة بلدي وعن شعب غينيا – بيساو، أود أن أشكركم، يا سيادة الرئيس على تمكين وفد بلدي من المشاركة في مناقشة المجلس وإعطائي الكلمة.

أود أن أثني على عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو خلال فترة ولايته، وأشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد خوسي راموس – هورتا، على عمله الدؤوب والرائع خلال عملية الانتقال التي اتسمت بصعوبة شديدة لم تشهدها غينيا – بيساو في أي وقت مضى. وكونه من أبناء بلد شقيق ناطق باللغة البرتغالية ولديه خبرة في عمليات الانتقال وفي توطيد السلام في بلده، كلها كانت فوائد إضافية بالنسبة لغينيا – بيساو ومن ثم أدت إلى نجاح الانتخابات الرئاسية التي جرت بالأمس.

نود أيضا أن نشكر السفير أنطونيو دي أغوير باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل ورئيس تشكيل غينيا – بيساو التابع للجنة بناء السلام، والسيد برناردو سيريج، ممثل موزامبيق والرئيس الحالي لمجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

بعد عقد جلسات عديدة في هذه القاعة بشأن موضوع غينيا – بيساو خلال الفترة الانتقالية التي دامت سنتين في أعقاب الانقلاب الذي وقع في عام ٢٠١٢، أبلغ خلال تلك الفترة عن إحراز تقدم وعن آفاق لعودة النظام الدستوري في غينيا – بيساو، مما مكّن أخيرا أبناء شعب بلدي المكافح من ممارسة حقوقهم مرة أخرى بوصفهم مواطنين يختارون قادتهم، وتحقق ذلك في جولة أخرى من الانتخابات الرئاسية جرت بالأمس، ١٨ أيار/مايو، بين مرشحين اثنين، السيد خوسيه ماريو فاز والسيد نونو غوميز نابيام.

وفي ١٣ نيسان/أبريل، أجريت الانتخابات الرئاسية والتشريعية في توقيت متزامن، حيث فاز الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي بالسلطة التشريعية باستحواذه على الأغلبية المطلقة من مقاعد البرلمان. وبإجراء الانتخابات أمس، تكون الحكومة قد نفذت واحدة من أهم التوصيات الواردة في القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) الذي يدعو إلى استعادة النظام الدستوري في البلد. وذلك الإجراء ليس سوى خطوة أولى في عملية تمكين البلد من تطبيع علاقاته مع المجتمع الدولي ومع شعبه ولإعادة حق الشعب المشروع في اختيار قادته. وعلى الرغم من تلك الخطوة الهامة، فإن البلد لا يزال أمامه عملية طويلة للتعافي من مشاكله الاجتماعية والاقتصادية، ولن تكون السلطات الجديدة قادرة على التعامل معها واستعادة السلام الدائم دون دعم المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرة المُتخذة لتنظيم اجتماع مائدة مستديرة مالية دولية من أجل غينيا – بيساو.

وأظهر ما أبداه شعب غينيا – بيساو من مسؤولية مدنية عامة وهدوء ونسبة المشاركة الأكبر في تاريخ البلد في جولتي العملية الانتخابية تصميم الشعب على أن يثبت للعالم أنه يريد

الديمقراطية وأنه على استعداد للقيام بدوره. ولهذه الأسباب، فإن شعبنا المتواضع يستحق دعم واهتمام المجتمع الدولي ومجلس الأمن في مساعدته على البقاء متحدا ومتيقظا في هذه الفترة الحاسمة بعد الانتخابات حتى يتسنى أن تؤتي أصوات هذا الشعب ثمارها في نهاية المطاف. فقد عانوا في صمت دون الحصول على رواتب لشهور، إلا أنهم ظلوا متفائلين بأن إجراء الانتخابات سيعني انتهاء انتظارهم وعودة السلام والأمن، جنبا إلى جنب مع شركائنا، من أجل مساعدتنا على تعزيز ديمقراطيتنا ومؤسسات الدولة، وصولا إلى مجتمع مستقر يمكن أن يحرز تقدما على طريق التنمية المستدامة.

وبالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر سائر منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وكل بلد، ولا سيما في تيمور – ليشتي ونيجيريا والشركاء الثنائيين الآخرين، الذين قدموا الدعم المالي والتقني لغينيا – بيساو في تنظيم وإجراء الانتخابات، فضلا عن جميع المراقبين الدوليين الذين شاركوا في مراقبة الانتخابات وتأكدوا من أنها كانت حرة وشفافة ونزيهة.

وبتحقيق السلام والاستقرار، فإن غينيا – بيساو، وهي بلد صغير لا يتجاوز عدد سكانه ١,٦ مليون نسمة، لديها ما يكفي من الموارد الطبيعية لدعم نفسها ما دام شركاؤنا يشاركون معنا لمساعدتنا على حماية تلك الموارد والاستفادة منها في العمل من أجل تنمية بلدنا. وخلال السنوات الماضية من عدم الاستقرار، جرى استنفاد مواردنا بطريقة غير مشروعة. وفي هذه المرحلة الجديدة بعد الانتخابات، سنكون بحاجة إلى دعم شركائنا أكثر من أي وقت مضى للمساعدة على بناء قدرات الموارد البشرية ونقل التكنولوجيات حتى يتسنى لنا استغلال مواردنا على أفضل وجه بوسائل تؤدي إلى استدامتها من أجل الأجيال المقبلة، فضلا عن مساعدتنا على أن نحمي مياهنا وجزرنا من أنشطة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ونحن نعول على الدعم المالي من جميع شركائنا من أجل تحسين الحالة الاقتصادية للبلد وتنفيذ واستكمال إصلاح قطاع الأمن، وهو أمر مطلوب بصورة ملحة من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في غينيا – بيساو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل موزامبيق.

السيد سيراج (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي جمهورية كوريا لرئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. وأود أيضا أن أشكركم على توجيه الدعوة لوفد بلدي إلى المشاركة في هذه الجلسة الهامة بالنيابة عن الدول الـ ١٨ الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

نرحب بتقرير الأمين العام عن الحالة في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2014/333)، ونشيد بالتطورات الإيجابية والمشجعة للغاية التي تحققت حتى الآن. ونرحب أيضا بالبيان الذي أدلى به سعادة السفير أنطونيو باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل ورئيس التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا – بيساو في لجنة بناء السلام. وفي هذا الصدد، نقدر تقديرا كبيرا الدعم الهائل المقدم من الأمم المتحدة والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى في العمل على استعادة النظام الدستوري في غينيا – بيساو والذي كان الانقلاب الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ قد عطله. ونود أيضا أن نشيد بالجهود التي لا تكل التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، السيد خوسي راموس – هورتا، الذي شجع شعب غينيا – بيساو وحشد الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل مستدام لهذه الأزمة.

وما فتئت جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية تدعم الجهود المبذولة على أرض الواقع بهدف تحقيق الاستقرار في غينيا –

بيساو، وقد ساعدت في العملية الانتخابية عن طريق نشر مراقبيها الانتخابيين بقيادة السيد ليوناردو سانتوس سيماو، الوزير السابق للشؤون الخارجية والتعاون في موزامبيق. ولذلك، نحيي الشعب الغيني على إجراء انتخابات حرة وشفافة وذات مصداقية في ١٣ نيسان/أبريل. وبالمحافظة على أجواء تتسم بالنظام والسلمية خلال الانتخابات، أثبت شعب غينيا – بيساو للعالم أنه يرغب في إعادة بناء بلده في بيئة صحية ومستدامة. ونحن نتفق في الرأي مع المجتمع الدولي على أنه ينبغي لجميع الجهات السياسية الفاعلة ومجتمع غينيا – بيساو بأسره احترام نتائج الانتخابات البرلمانية والرئاسية بوصفها خطوة أساسية في إنشاء السلطة الشرعية واستعادة النظام الدستوري. ونشجعها على إجراء حوار وطني شامل للجميع يهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل.

ومع ذلك، فإن الحالة السياسية في غينيا – بيساو ما زالت مصدرا للقلق. فالحوادث الخطيرة التي تقع واستمرار إفلات مرتكبيها من العقاب يُظهران ضرورة تعزيز مؤسسات سيادة القانون في غينيا – بيساو وتحديثها. وعلاوة على ذلك، فإن مسائل مثل نقص الأغذية والإضرابات المتزايدة احتجاجا على عدم دفع الأجور في قطاعات اقتصادية واجتماعية شتى وعدم انتظام الدراسة في عدد كبير من المدارس تبرهن على خطورة الوضع. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم السلطات الشرعية والديمقراطية في غينيا – بيساو مستقبلا في التصدي للتحديات العديدة التي تنتظرها، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن. وتؤيد الجماعة أيضا الإسراع بعقد مؤتمر للمانحين من أجل تعبئة الموارد على الفور لتلبية الحاجة الماسة إلى المساعدة الطارئة والتعامل مع الأولويات الطويلة الأجل لإعادة بناء مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي سيمهد الطريق أمام التنمية المستدامة للبلد.

وفي الختام، نؤكد مجددا عزم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على العمل عن كثب مع السلطات الشرعية مستقبلا في غينيا – بيساو، جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على نطاق واسع، من أجل تحقيق الاستقرار في ذلك البلد بفعالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.